الأمم المتحدة

A/C.2/61/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
23 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٧/٠٠

الرئيس: السيد فونسيكا (نائب الرئيس) ..... (البرازيل)

المحتويات

البند ٥٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(ب) الهجرة الدولية والتنمية (تابع)

(ج) الثقافة والتنمية (تابع)

(د) منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تابع)

(هـ) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

نظراً لغياب السيدة إنتلمان (إستونيا) تولى الرئاسة السيد فونسيكا (البرازيل)، نائب الرئيس

افتُتِحَت الجلسة الساعة ١٥/١٧

البند ٥٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) **العولمة والاعتماد المتبادل** (تابع) (A/61/486)

(ب) **الهجرة الدولية والتنمية** (تابع) (A/60/871 وA/61/73 وA/61/91 وA/61/170 وA/61/187 وA/61/230 وA/61/315 وA/61/316 وA/61/321 وA/61/343 وA/61/345 وA/61/346 وA/61/506 وA/61/515 وA/C2/61/2)

(ج) **الثقافة والتنمية** (تابع) (A/61/86 وA/61/321 وA/61/378-S/2006/761)

(د) **منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** (تابع) (A/61/177)

(هـ) **دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي** (تابع) (A/61/269 وA/61/93 وA/61/126 وA/61/181)

١- **السيد المجيد** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن مزايا العولمة لم تكن متساوية فأصبح المزيد من التعاون الدولي ضرورياً لتتحقق هذه المزايا بالكامل وبالعدل. فالبلدان النامية تحتاج إلى الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة لدفع قدراتها الإنتاجية. وينبغي أن تُتبع توصيات مرحلة تونس من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في ذلك الصدد. وأضاف أن نظام التجارة العالمية ينبغي أن يضمن للبلدان النامية وصولاً غير مُقيد إلى الأسواق. كما أن البلدان النامية تحتاج إلى مؤسسات تعزز الأداء الاقتصادي، وينبغي أن يوفَر الدعم للبلدان التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية بغية تنويع اقتصاداتها. فالخصخصة والسوق وحدهما لا يكفيان لمواجهة التحديات الإنمائية والإصلاحات المؤسسية للحماية من التقلبات الاقتصادية. والإدارة السليمة والشفافية مطلوبان في المؤسسات المالية الوطنية والدولية. وتتطلب زيادة الترابط الاقتصادي توازناً بين الأولويات السياسية الوطنية والمبادئ الدولية.

٢- وقد عكس الحوار الرفيع المستوى الأخير بشأن الهجرة الدولية والتنمية الوعي في جانب المجتمع الدولي بأهمية الهجرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالهجرة يمكن أن تكون لها آثار مفيدة على النمو في بلدان المنشأ وبلدان الوجهة، إذا تم التقيد بحقوق الإنسان وحق الدول في حماية حدودها. وقد شددت الجماهيرية العربية الليبية في كثير من المناسبات على أن التنمية الاقتصادية في البلدان التي تخرج منها تدفقات الهجرة هي السبيل الرئيسي إلى اجتثاث الهجرة غير الشرعية، وهي ملتزمة بخطة الاتحاد الأفريقي للتكامل الاقتصادي على مستوى القارة. وهي تستثمر في المشاريع الزراعية والصناعية وتسعى إلى تنظيم اجتماع بين الوزراء الأفريقيين والأوروبيين بشأن الهجرة غير الشرعية. كذلك يحتاج الأمر معالجة تأثيرات التنمية ببذل الجهود للحفاظ على الهويات الثقافية الوطنية.

٣- **السيدة شيتانافا** (جورجيا): رحبت بالحوار الرفيع المستوى الأخير عن الهجرة والتنمية الذي وفر زخماً تمس الحاجة إليه للجهود الرامية إلى وضع قضايا الهجرة على جدول الأعمال الدولي. فمن الممكن أن تكون الهجرة المدارة بشكل فعال مفيدة لكل البلدان -سواء أكانت بلدان منشأ

أم بلدان عبور أم بلدان مقصد— ولكن هناك عدداً من القضايا الملحة يجب التصدي لها لمنع الهجرة غير الشرعية والاتجار والجريمة المنظمة والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان.

٤- وقد تضررت جورجيا كثيراً من الهجرة الدولية. فخلال التسعينات أجبر الوضع الاقتصادي الاجتماعي للبلد الناس على السفر إلى الخارج للعمل وللتعليم ويُقدر أن أكثر من ٢٠ في المائة من السكان قد غادروا البلد منذ حقق استقلاله في عام ١٩٨٩. وهناك عامل آخر هو نشوء الصراع في إقليمين من أقاليم البلد هما: أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ونتيجة لجهود جورجيا للإصلاح الاقتصادي أصبحت مكاناً جذاباً للاستثمار والعمل. ومع ذلك فإن التحويلات مصدر مهم للعائدات لكثير من الأسر المعيشية في جورجيا وتظل تنمو كنسبة مئوية من الناتج المحلي للبلد. ولذا كان توفير فرص قانونية للعمل في الخارج يُمثل أهمية قصوى لجورجيا. وينبغي أن ينصب تركيز الجهود الدولية على تعزيز وحماية حقوق المهاجرين والتقليل إلى أدنى حد من التمييز ضدهم وكذلك ينبغي مكافحة الاتجار بالآدميين.

٥- وأضافت أن الاتحاد الروسي، باسم مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية ينشط في تصوير المواطنين الجورجيين والتمييز ضدهم ومنهم النساء والأطفال. فهو ينفذ تفتيشات ضريبية صارمة على كل عمل يتصل بالجورجيين وتقوم الشرطة باصطياد واحتجاز أى شخص "ذي مظهر جورجي". وتجري عمليات ترحيل جماعية للمهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني بطريقة لا إنسانية ومهينة. وتلك الأعمال تعتبر انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي. وفضلاً عن هذا فلما كانت جورجيا بلداً للعبور فإن الحظر الروسي لا يضر باقتصاد جورجيا فحسب بل وباقتصاد البلدان المجاورة وغيرها. وفي عالم يسعى فيه المجتمع الدولي إلي تعزيز السلم والأمن وتعزيز حقوق الإنسان وتحسين التنمية ينبغي إدانة ذلك السلوك باعتباره غير مقبول.

٦- **السيد ألساكير** (النرويج): قال إن التكنولوجيا وحدها بلا إطار سياسة ديمقراطية مناسب لا تكاد تفيد في تعزيز التنمية المستدامة ورأب الفجوة الرقمية. وأي حكومة ترغب في تمكين شعبها من الازدهار والنمو بوصفها عضو في مجتمع المعلومات العالمي الجديد يجب أن تعزز وتحمي حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير. والإدارة الرشيدة تؤدي دوراً حاسماً فيما يتعلق بكل جوانب العولمة بما في ذلك الهجرة. وقد أتاح الحوار الرفيع المستوى الأخير بشأن الهجرة والتنمية فرصة طيبة لمناقشة كيفية إدارة الهجرة الدولية وكيفية إسهام الهجرة في التنمية.

٧- والمتوقع هو أن تزداد الهجرة الدولية في مداها وتعقيداتها بسبب الفوارق الاقتصادية والاتجاهات الديمغرافية والصراعات. وهذه التحديات المتعددة الأبعاد يجب معالجتها على كل المستويات، بما في ذلك عن طريق التعاون المتعدد الأطراف، وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً هاماً في قضايا الهجرة. فتحسين الأحوال الاقتصادية والسياسية وحماية الحقوق في بلدان المنشأ وضمان إيجاد بيئة منظمة ومعقولة للهجرة أمر يفيد البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. ومن أجل تعزيز الاستقرار والنمو ينبغي التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية. والتحديات الأساسية هي نفسها بالنسبة لجميع البلدان، ولكنها تؤثر عليها بطرق مختلفة. فيجب على البلدان أن تضمن التنمية المستدامة والقائمة على الحقوق التي توفر التوزيع العادل والفرص الحقيقية أمام جميع الناس، مواطنون كانوا أم مهاجرون، للعثور على عمل كريم والحصول على الرزق، وعلاوة على هذا ينبغي تحسين العوامل المصاحبة التي تؤدي إلى الهجرة غير المنظمة.

٨- وللتصدي لبعض من تلك القضايا تتخذ النرويج تدابير محددة في المجالات التالية: التوزيع العادل لحقوق العمل، والجانب الإنساني للهجرة، والأطفال والشباب، والمرونة في أنماط الهجرة، وإجراءات الحد من استنزاف الأدمغة، ووضع نظام أقل ثمناً وأكثر أماناً للتحويلات المالية الخاصة، والمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، على أساس الوقاية والحماية والملاحقة.

٩- **السيد تيموروف** (أذربيجان): قال إنه سعيد لأن العلم والتكنولوجيا باعتبارهما من جوانب العولمة المتعددة الأبعاد تم تحديدهما على أنهما محط تركيز لمداولات اللجنة، لأنهما مهمان أهمية محورية لتقدم المجتمعات ولبلوغ التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وفي سياق العولمة يظلان عاملاً رئيسياً يؤثر على النمو العالمي والتنمية العالمية. فتعزيز الابتكار التكنولوجي والتقدم العلمي ينبغي لذلك أن يكون جزءاً أساسياً من استراتيجيات التنمية. وقال إن من الضروري وضع سياسات تمكن البلدان النامية من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة واستكشاف قدراتها التكنولوجية واستغلالها.

١٠- وأضاف أن السياسة الاقتصادية لأذربيجان تستند إلى تحرير الأنشطة الاقتصادية، وإنهاء الاحتكارات، وتنمية القطاع الخاص. ونتيجة للإصلاحات الأخيرة في السوق حسنت بقدر كبير أداءها الاقتصادي واجتذبت المزيد من الاستثمار الأجنبي. ومن المتوقع أن تستمر تلك الاتجاهات على مدي السنوات المقبلة رغم احتلال ٢٠ في المائة من أراضيها. فمعظم الاستثمار الأجنبي يكون في قطاع النفط والغاز الذي هو القوة الدافعة للاقتصاد بأسره. ومع ذلك فالحكومة مصممة على تنمية القطاع غير النفطي من الاقتصاد بُغية تنويع الإنتاج الاقتصادي وتعزيز تنافسيته في الأسواق الدولية. كما أنها تواصل الإصلاحات الإدارية الرامية إلى تعزيز كفاءة الإدارة العامة. وتوفر تنمية موارد أذربيجان من النفط والغاز وتوريدهما من خلال ممر الطاقة من الشرق إلى الغرب أساساً متيناً للنمو الاقتصادي المستدام ولاستقرار المنطقة وهي تساعد أيضاً في تنويع إمدادات الطاقة وأمان الطاقة في البلدان الأوروبية.

١١- **السيد الحبابي** (قطر): قال إنه يأسف لأن الفجوة التكنولوجية تتسع، لا بين البلدان المتقدمة والدول النامية فحسب بل وبين الدول النامية أنفسها. فالبلدان النامية تحتاج إلى المعارف الحديثة للاستفادة القصوى من التكنولوجيا في سياق احتياجاتها الفردية. وأعرب عن تأييده لجميع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن دور التحديث العلمي والتكنولوجيا في متابعة التنمية في سياق العولمة (A/61/286). فلابد من إيجاد بيئة تمكين لحيازة التكنولوجيا في البلدان النامية عن طريق التشجيع على الاستثمار وخاصة في الشباب وتعزيز التحديث التجاري وإيجاد روح الشراكة. ولكل من القطاع العام والقطاع الخاص دور في بناء البنى التحتية وإيجاد شبكات لنقل التكنولوجيا. ويلزم إيلاء اهتمام خاص لأولويات الدول النامية وإيجاد حلول يمكن أن تتاح للجميع. كذلك يلزم دمج استراتيجيات التنمية بطريقة أكثر حساسية للتقاليد الثقافية لكل مجتمع. فالتنوع الثقافي والحوار لهم دور أساسي في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢- وفي عصر العولمة تُعد الهجرة من الشواغل الخاصة لبلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد. والتحويلات تلي المساعدة الأجنبية مباشرة كمصدر للدخل للبلدان النامية، ومن المهم تخفيض التكلفة. وبينما تفيد الهجرة القانونية في سد الفجوات في سوق العمل في بلدان المقصد فإنها توجد أيضاً استنزافاً للأدمغة في البلدان المنشأ التي تحتاج إلى إيقافه. وقد تصدى مؤتمر قمة الألفية لقضية حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وفي قطر تُكفل جميع حقوق الإنسان للمهاجرين.

١٣- وقال إن وفده يرحب ببدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. فالفساد عقبة كأداء أمام تعبئة الموارد من أجل التنمية ومنعه مهم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن ينصب اهتمام التشريعات الوطنية والصكوك الدولية على إعادة الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية. وقطر تطالب القطاع الخاص، على المستويات الوطنية والدولية أن يتابع التزاماته بمكافحة الفساد ويدعو الأمم المتحدة إلى كفالة المسؤولية المشتركة في هذه القضية.

١٤- **السيدة سيمونوفا** (صندوق الأمم المتحدة للسكان): قالت إن الأغلبية العظمى من المهاجرين الدوليين هم من النساء والشباب. وبينما يجد بعضهم استقلالية متزايدة وحرية يجد آخرون أنفسهم في قطاعات غير منظمة بها تفرقة اقتصادية بين الجنسين. وهم يواجهون غالباً التمييز والاستغلال والعنف وفي أسوأ الحالات يصبحون ضحايا للمُتَّجرين المتوحشين.

١٥- ويُشدد تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنون حالة السكان في العالم، ٢٠٠٦ والمجلد الذي يصاحبه عن الشباب المهاجرين المعنون "تحرك الشباب" على الحاجة الملحة لإدماج الجنسانية وحقوق الإنسان في سياسات الهجرة ووقف الاتجار. والمطلوب بالتحديد هو عمل أقوى وأكثر تنسيقاً لدعم الضحايا وتقديم المتجرين إلى العدالة.

١٦- وأضافت أنه بينما للهجرة إمكانات هائلة للنهوض بالتنمية فإن بلداناً كثيرة وخاصة في أفريقيا تعاني من نقص خطير في العاملين الصحيين نتيجة للهجرة. واستنزاف الأدمغة يضر بشكل خاص بأشد البلدان تأثراً بالإيدز والعدوى بفيروسه ويزيد من احتمال ألا تستطيع بلوغ الأهداف الإنمائية. ولتعزيز قدرة القوى العاملة الصحية تلزم مواءمة دعم المانحين اللازم مع الاستراتيجيات المحددة وطنياً. وقد اُتخذت بالفعل مبادرات مختلفة في ذلك المجال ويظل صندوق الأمم المتحدة للسكان على التزامه بالعمل مع الحكومات وسائر الشركاء لضمان تحقيق المزيد من التقدم.

١٧- واستطردت قائلة إن التوصيات التي صدرت عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة عام ١٩٩٤ تظل صالحة. ويواصل الصندوق في ذلك الصدد تيسير تعاون السياسات وتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين، بما في ذلك الحق في الصحة الجنسية والإنجابية. كما أنه يؤيد بناء القدرات الوطنية على صياغة ومراقبة برامج الهجرة الحساسة للجنسانية وعلى إدماج قضايا الهجرة في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر.

١٨- **السيدة براندواين** (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية) (الأونكتاد): قالت إن بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والتحديث ينبغي أن يكون جزءاً أساسياً من استراتيجية كل بلد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى هذا يُنشئ راسمو السياسات في البلدان النامية وزارات للعلم والتكنولوجيا ويستثمرون مزيداً من الموارد في برامج تنمية العلوم الهادفة. كما أنهم يسعون إلى التماس المشورة من المنظمات الدولية والإقليمية التي تسعى بدورها إلى تحسين قدراتها المؤسسية على الاستجابة بفعالية.

١٩- ومن المسلم به على نطاق واسع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون أداة لنقل التكنولوجيا، ومن هذا المنطلق يكون وسيلة لتعزيز التنمية والعلم والتكنولوجيا والتحديث على النطاق المحلي. ولاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتعين على البلدان النامية أن تضع أُطراً مؤسسية أساسية تعزز التحديث وتدعم القدرات الابتكارية المحلية.

٢٠- وأضافت أن الأونكتاد يساعد البلدان النامية عن طريق إجراء استعراضات للسياسة الوطنية للاستثمار بناء

على طلبها. وتلك الاستعراضات يتم التوسع فيها حالياً لكي تشمل تحليلاً لتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تنمية القدرات التقنية المحلية، بتحسين التنافسية والإسهام في تنويع الصادرات وزيادة عوائدها.

٢١- **السيد بهلولي** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): قال إن اليونيدو، في إطار جهودها لمساعدة البلدان التي لا تولد دخلاً كبيراً، وتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق إيجاد الثروة، تشدد بوجه خاص على البرامج المتخصصة لتنمية روح المبادرة والقطاع الخاص الذي يولد وظائف جديدة ويقلل خروج المهاجرين. كما أنها تقدم خدمات لتنمية المشاريع والأعمال التجارية الصغيرة، وتنمية الصناعات الزراعية، وتوفير مناخ يؤدي إلى الاستثمار، ونشر ونقل التكنولوجيات الحديثة.

٢٢- وتساعد اليونيدو في حفز النمو الاقتصادي في بلدان المنشأ الفقيرة عن طريق إسداء المشورة للحكومات بشأن السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات التي تولد عمالة غير فلاحية ودخلاً في المناطق الريفية. ومع تقدم التصنيع تقدم اليونيدو خدمات من قبيل تشجيع الاستثمار وبناء القدرات التجارية ونقل التكنولوجيا لمواصلة حفز النمو الاقتصادي.

٢٣- وقال أخيراً إن اليونيدو ومنظمة العمل الدولية نظمتا في الشريحة الرفيعة المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٦ مائدة مستديرة لمناقشة مشكلة البطالة بين الشباب، ولا سيما في غرب أفريقيا. ومن المتوقع أن يُنفذ قريباً برنامج إرشادي في غرب أفريقيا للتصدي للمشاكل الضاغطة المتعلقة بالبطالة في ذلك الإقليم.

٢٤- **السيد بيمينوف** (الاتحاد الروسي): تكلم ممارسةً لحق الرد فقال إن اللجنة لا تستطيع أن تجري مناقشة مثمرة إلا إذا تمسكت كل الوفود بجدول الأعمال وبالروح البناءة. وللأسف فإن قسماً كبيراً من بيان ممثل جورجيا كان متحيزاً وخارجاً عن السياق بالنسبة للبند قيد المناقشة وقصد به تسييس عمل اللجنة. ويود الاتحاد الروسي أن يتعاون مع جميع البلدان في مسائل الهجرة: فملايين البشر الذين يصلون إلى روسيا يجدون المأوى والعمل هناك، ومليارات الدولارات التي يحولها المهاجرون تساعد في استقرار الأوضاع في بلدانهم الأصلية. وبطبيعة الحال فإن الدولة الروسية تضمن الامتثال للقوانين بما في ذلك القوانين المنظمة لإقامة المهاجرين على أراضيها. ولما كانت الهجرة غير المشروعة تتصل اتصالاً وثيقاً بالجريمة فمن الطبيعي أن تُتخذ تدابير إنفاذ القانون ضد المهاجرين الذين يخالفون القانون. وهذا حق وواجب.

٢٥- **السيدة شيتانوفا** (جورجيا): تكلمت ممارسةً لحق الرد فقالت إن التدابير التمييزية التي تتخذ ضد المهاجرين الجورجيين موثقة لدى الوكالات الروسية والمنظمات غير الحكومية وأن ذلك الموضوع له صلة بجدول أعمال اللجنة الثانية.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٨/١٥